أوراق من زمن مر

" إنني منحرف عن كل هذا الانحراف/ إنني خارج هذا الاصطفاف/ فإذا ما ذقت حتفي/ فسأستبدل أكفاني بأثواب الزفاف/ وإذا ما عشت.. يكفي/ أنني دجنت خوفي/ وتسللت به خارج قطعان الخراف! "

"أحمد مطر"

الأسعار العالمية والدجل اليمني!!

الحديث عن ارتفاع أسعار السلع في بلادنا بأنه نتيجة طبيعية لارتفاع أسعار هذه السلع عالميا – في الأسواق العالمية – هو قول يتنافى تماما مع الحقائق المعروضة في الأسواق العالمية.. وقبل بيان مدى تناقض هذا القول الذي يزعم بارتفاع السعر عالميا يمكن المرور بسرعة حول أسعار السلع المحلية التي ارتفعت أسعارها بدون أي ضوابط :

ماذا عن سعر الطماطم عالمي أم محلي وماذا عن بقية الخضروات والفواكه المنتجة محليا؟! ولن أتحدث عن سعر (القات) وهو عادة استهلاكية فهذا مازال مرهونا بالمقاول من الباطن.. لكن ماذا عن سعر البيض؟! والأسماك؟ هل استمر في بيان السلع المنتجة محليا والتي لا علاقة للسوق العالمي بها؟!

لا أعتقد بأن لدينا وزارة تموين تملك (جهازاً لمراقبة الأسعار) لأن مثل هذا الجهاز لا يعد مقبولاً في ظل مؤسسات الدولة عن النشاط الاقتصادي وعن واجباتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية، والتعليمية، وتركت مواطنيها (ملطشة) لتجار لا يرحمون ولا يخافون من أي قانون ينظم كيف التعامل مع المواطنين الصامتين صمت القبور؟!

إذن سأدخل سريعاً في أسعار الأسواق العالمية وخاصة (المواد الغذائية) كالقمح، الذرة...الخ والتي قيل أنها مرتبطة بالسعر الخارجي الذي يتصاعد باستمرار وهنا مربط الفرس الذي يكشف الآتي :

أولا : إن الجهات المختصة في بلادنا إما أنها لا تفقه شيئاً مما يجري في الأسواق العالمية وكذا لا تفهم شيئا عن ذلك الصراع الاقتصادي الجاري ما بين (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، استراليا).

ثانيا : أو أنها متابعة لما يجري لكنها تنصاع لكبار المستوردين لإخفاء الحقائق والمشاركة معهم في (نهب) الفارق ما بين القيمة الحقيقية للمواد المستوردة والقيمة المباعة بها السلعة في اليمن.. ويا قلب لا تحزن!

والقضية التي بإمكان أي مهتم بالشأن الاقتصادي الدولي معرفتها من خلال مراكز المعلومات التي تقدم البيانات اليومية عن حركة أسعار المواد الغذائية على وجه الخصوص وعن حركة أسعار السلع الرئيسية في الأسواق العالمية وعن حقيقة الأمر التي يمكن إيجازها على النحو التالي :

إن (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، أستراليا) يتنافسون على كسب أكبر قدر ممكن من الرقعة السكانية في القارات الخمس بقصد الاستيلاء على أكبر مجموعة من المستهلكين وهي أي هذه الدول تقوم بتصدير المواد الغذائية الرئيسية بأقل من تكلفتها بنحو يتراوح ما بين (80 % و 70 % و 40%) وهذه الدول تدفع دعما خاصا للمنتجين الزراعيين في بلادها حتى تصل المواد الغذائية إلى المستهلكين عالميا بسعر أرخص لكسب الأسواق من ناحية ومواجهة المنافسة من ناحية أخرى من الدول المصدرة..

فاروق ناصر علي

ولقد أدت هذه السياسة الاقتصادية بالعديد من دول العالم الثالث إلى هجران الزراعة لهذه المواد والاكتفاء بالاستيراد نظراً للفارق الكبير ما بين المنتوج المحلي والمستورد.. هي سياسة الإغراق وبدلا من البسط على الدول المتخلفة (عسكريا) يتم احتواء هذه الدول (غذائيا) بحيث تبقى أسيرة دائمة لها..

ولقد كان عام (2006) أرخص الأعوام (أي أرخص الأسعار عالميا للمواد الغذائية) وما زالت الجهات المختصة لدينا تقدم تقاريرها إلى (الجهات العليا) بشكل متناقض مع ما هو مكشوف ومعروف عالميا ولست بحاجة لإثبات ما هو مثبت في السوق العالمية.

أقول.. أن التحجج بأن المواد الغذائية مرتفعة داخلياً لارتفاع أسعارها خارجيا هو مجرد (دجل وكذب مفضوح ومكشوف) فإما أن هذه الجهات المختصة لدينا لا تفقه شيئا مما يجري لأنها تحملت المناصب (بالبركة) لذا تقدم تقارير مغلوطة للجهات العليا أو أنها شريكة مع كبار المستوردين والكسب من ظهر هذا الشعب الصامت حلال!! ومازال للموضوع بقية إن أرادت هذه الجهات بيان الأرقام العالمية..الخ.

ويبقى في الأخير ما قاله الشاعر:

" الأسى آس لما نلقاه/ والحزن حزين/ نزرع الأرض..
ونغفو جائعين/ نحمل الماء..
ونمشي ظامئين/ نخرج النفط/
ولا دفء ولا ضوء لنا/ إلا شرارات الأماني ومصابيح اليقين

– أحمد مطر–

المعيشة هي أكبر حاملة طائرات تهدد حياة اليمنيين!!

عياش علي محمد

بحق السماء ما الذي يجري في هذا العالم؟ كوارث طبيعية، واحتباس حراري وفيضانات، وأعاصير، وهزات أرضية. كل ذلك تزامن مع أحداث سياسية وعسكرية ابتداءاً من القوس الناري الملتهب في الصومال والممتد حتى أفغانستان والذي لا يزال مشتعلاً مسبباً كوارث إنسانية يذهب ضحيتها الآلاف من البشر الأبرياء الذين يتمنون أن تسوي أمورهم كي يعيشوا في مأمن من الجوع والتحدي وعدم الاستقرار وفوق كل ذلك نشاهد تدفق الأسلحة الثقيلة والغواصات وحاملات الطائرات، وتصاعد الوجود العسكري في المنطقة كل ذلك يؤكد التحديات الراهنة التي تواجه شعوب المنطقة، والتهديدات المستمرة للشرق الأوسط.

ثم يأتي الدور المكمل والكريه، يكمل ما بقي من تهديدات للحياة البشرية، فقد تزايدت معدلات البطالة حتى وصلت إلى أعلى معدلاتها، وزادت حدة الفقر، ووصل الفقراء إلى حد تحت خط الفقر، وتدني مستوى المعيشة حتى وصل إلى أدنى مستوياته، وتزايدت معدلات الجريمة ونهب الحقوق.

لقد اجتمعت كل تلك البلاوي، من كوارث طبيعية وأزمات سياسية، وصراعات عسكرية لتكمل ما بقي من حياتنا الإنسانية فأي أمل يراود المرء أو أحلام يتوقعها في ظل هذا التكدس من الأحداث والأزمات التي قضت مضاجع الجميع.

الإنسان اليمني لا تهزه تهديدات الأساطيل الحربية ولا يكثرت بتحركاتها السياسية والعسكرية، إن كل ما يهمه أن لا تهدد معيشته، ولا مرقده ولا لقمته وخبزه، فحالته هذه كحالة الفئران التي لا ترى من يهددها إلا شراسة القطط، والقطط ليس إلا.. والجوعى لا تهمهم حاملات الطائرات، ولا الاحتباس الحراري، ولا الأسلحة النووية، ولا يهم اليمنيين سوى معيشتهم فهي أكبر من حاملة الطائرات تهدد حياتهم، وأكبر من الفيضانات التي تهدد استقرارهم فليس لدى الإنسان اليمني سوى معيشته، إذا جاع فإنه (يبترع) باحثاً عن فريسته، وفي حالته هذه فإنه لا يتحمل مساومات أو حلولاً وسطا فيتحول إلى (غول) يكتسح الذي أمامه باحثا عن هدفه الرئيسي إشباع معيشته.

ومع ذلك فإن هذا الإنسان اليمني البسيط استطاع ببساطته أن يقيم حضارة عظمى مازالت آثارها قائمة حتى الآن.

فإذا ضمن اليمني معيشته فإني أضمن لكم حضارة جديدة يقيمها هذا الإنسان على أرضه مجدداً، وهو قادر على خلق منتجاته وإشباع ذاته من متوفرات أرضه ولكن السياسات أحيانا هي التي تحبطه وتتحكم في ظروفه وحياته المعيشية.

فالسياسة هي المتهم الأول في تعطيل طاقاته وبعثرة جهوده، والحد من طموحاته، وإذا زادت تلك السياسات من تعطيلها لواجباته فإنه من عادته أن (يبترع) وإذا ابترع فإن كل ما أمامه سيكون في طي الماضي.

كلام زايد

جعجعة

عندما يتحدث رئيس الجمهورية عن الفساد ونفاذ صبره منه ومن المفسدين فإن ذلك يعني أن الفساد قد صار سرطاناً متنقلاً في كل مجالات وفروع وأوجه الحياة في البلاد، ومحاربته والقضاء عليه أو على الأقل الحد منه ليس بالأمر السهل أو اليسير، وفي الطب يبحثون أولا عن الأسباب ويشخصونها ثم يبحثون في العلاج المناسب ويقررونه، والمنهج ذاته يصلح لمعالجة الفساد في اليمن الذي لم يعد مجرد ظاهرة بل صار نهجاً ونظاماً سائداً وهو الوجه الأبرز في عملة الحياة اليمنية، وسرطان الفساد القاتل في اليمن لا يقتصر على الفساد الإداري والمالي وحسب إنه بالدرجة الأولى فساد سياسي والحديث المستمر لرئيس الجمهورية عن خطورة الفساد هو تأكيد على الشأن العظيم الذي بلغه في مجمل شؤون الحياة اليمنية بل يمكن القول دون مبالغة إن الفساد هو السمة الغالبة أو الميزة التي تنفرد بها اليمن عن سواها من البلدان، على الأقل البلدان المجاورة، وهذا لا يعني بالطبع أن هذه البلدان والدول سليمة ومعافاة ونظيفة من أمراض الفساد، لكنه هناك أقل حدة وضرراً وبعبارة أخرى فإن الفساد في الدول الأخرى أكثر خجلاً منه في اليمن، حيث أن الفساد اليمني لا يخجل أبداً من إخراج لسانه ويديه وأقدامه أمام الملأ وفي ضوء النهار، إنه فساد قوي لا يخاف فهو صاحب السلطة المطلقة والمسيطر القوي على الحياة اليمنية بكل تفرعاتها الرئيسية والفرعية، ولمعالجته أو لنقل من أجل الاقتراب من حدوده لابد من قضاء مستقل وصحافة حرة، لكن المشكلة في اليمن أن القضاء والصحافة يتعرضان لذات التهم أي أن الفساد أيضاً ليس بعيداً عنهما، ومن ناحية أخرى فإنه حتى لو صار لدينا قضاء مستقل وهذا أمر بعيد المنال كما يبدو فإن القضاء مع ذلك ليس بيديه معالجة الأسباب أن القضاء عموماً ينظر في النتائج ولا يعالج الأسباب لأنها خارج إمكانياته وخارج برواز صلاحياته، الذي يستطيع الحد من الفساد ويستطيع التقليل من أضراره ولجمها هو من يملك القرار السياسي والسلطة الأمنية والسلطة الإدارية، إننا نحتاج إلى قرار سياسي صادق وشجاع من أجل مواجهة الفساد ثم نحتاج قراراً إدارياً وأمنياً بذات المستوى من الشجاعة والصدق، وقبل هذا وخلاله وبعده أيضاً نحتاج إلى مجلس نواب منزه تماماً عن تهمة نجاح بعض أعضائه إلى عضويته عن طريق التزوير والرشاوى الظاهرة منها والباطنة، وكما قلنا فإن القرار السياسي الصادق هو الفيصل في محاولة الانتصار على الفساد وتحجيم أضراره، لا يكفي الاعتراف بالفساد ولا يكفي الإعلان عن محاربته ولا يكفي التهديد والوعيد إذا كان الفساد وأصحابه في مأمن يوفره لهم القرار السياسي حيث يصبح من غير المفهوم حديث أعلى سلطة في البلاد عن محاربتها للفساد ثم لا نرى في الواقع عزل أي فاسد أو تقديمه للقضاء، الشعب اليمني يشب عن الطوق يوماً بعد يوم وليس من السهل أن تنطلي عليه الأقوال إنه ينظر إلى الأفعال وفيما يتعلق بمحاربة الفساد فهو أي الشعب يسمع جعجعة ولا يرى طحينا.

علي ياسين

النقابات وكيف أصبحت اليوم

فضل أحمد حسين خبارة

النقابات هي إحدى منظمات المجتمع المدني وتعتبر الركيزة الأساسية التي تحافظ على حقوق منتسبيها وحمايتهم من أشكال التعسف والفصل من أصحاب العمل وللنقابات أنشطة عديدة منها المشاركة في بناء الأوطان واقتصادها ونقد كل ما هو سيئ قد يرتكبه النظام أياً كان ولها أدوار في الأعمال السياسية والنقابة منظمة مدنية مستقلة غير حكومية ولا تخضع لأي ضغوطات مهما كان نوعها ولكن للأسف الشديد أن يد الدولة في اليمن قد وصلت إلى النقابات وسيستها وجعلتها تابعة لها وأضعفت دورها من خلال التدخل المباشر وغير المباشر في اختيار وعقد المؤتمرات النقابية أو التعيين بطريقة غير معلنة وهنا أحب أن أذكر بعض الأحداث أولها عند اندلاع حرب صيف 94 وما خلفت هذه الحرب من انعكاسات سلبية على النقابات بحيث تدخلت الدولة وأبعدت عدداً كبيراً من القيادات في الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية والنقابات العامة والتي كان لها دور في العمل النقابي ومنهم الأخوة راجح صالح ناجي وعبد الكريم ناصر ومحمد عبدالله النهاري وآخرون حيث تم تعيين بدلاً منهم أشخاص غير قادرين على تحمل مسؤولية الاتحاد أو الحفاظ على استقلاليته والبعض منهم مرتبط بجهات أمنية وأحب هنا أن أذكر بعض النقابات العامة التي وصلت لها يد الدولة ونتساءل هنا كيف كان دور نقابة النفط وكيف أصبح دورها اليوم بعد عقد مؤتمرها التوحيدي وتدخل الدولة بطريقة غير مباشرة ما تمخض عنه المؤتمر وظهور قيادة جديدة تضم في قوامها عدداً كبيراً من ضعفاء النفوس والدخلاء على العمل النقابي وأغلبهم ينتمون للحزب الحاكم مما أدى إلى إضعاف دور هذه النقابة التاريخية التي شاركت في الكفاح المسلح وكان لها شرف تأسيس الاتحاد العام للنقابة وكانت ضمن النقابات الست إبان الاحتلال البريطاني لعدن وإن تدخلاً مثل هذا قد أضعف العمل النقابي وأوصله إلى أدنى مستوياته ولم يتركز هذا التدخل في المركز بل وصل هذا الضعف النقابي إلى مرافق العمل أي القاعدية في القطاع العام وتحريمه في القطاع الخاص المحلي وأحياناً في القطاع الأجنبي العامل في البلد.

وإذا ما تطرقنا إلى العمل النقابي في القطاع العام نجد أن دور هذه المنظمة المدنية باهت ونشاطها مشلول بسبب ما ذكر آنفاً واختراق هذه المنظمة المدنية والكثير من المنظمات المدنية الأخرى أعداد كبيرة من المدفوعين حزبياً لغرض تقويض نشاطها وإذا ما أخذنا دور النقابات القاعدية على مستوى المرافق نجد أن نشاطها مشلول بسبب الاختراق والتسييس وسبب آخر هو أن بعض مدراء المرافق يعتبرون أن هذه المرافق ملكية خاصة لهم وبالتالي لا يتجاوبون مع العمل النقابي وأحياناً يتم اتخاذ إجراءات تعسفية وغير قانونية بحق النشطاء دون مقدرة الاتحاد على حمايتهم أكانوا من النقابيين أو من القاعدة العمالية وأحياناً يتم الضغط على القاعدة العمالية من قبل هؤلاء المدراء وتكون القاعدة هي السبب وذلك لعدم التفافهم حول نقابتهم أو عدم الإلمام بدور النقابات أو يتم تجنيد بعض من العمال من قبل حزب معين أو مدير لشق القاعدة العمالية وبالتالي كل ذلك يحول دون نجاح العمل النقابي في القطاع العام أما بخصوص العمل النقابي في القطاع الخاص فهناك قانون قد كفل لمنتسبي هذا القطاع بتشكيل نقابات لهم ولكن كما جرت العادة أن القانون في بلادنا لا يحترم من قبل المتنفذين ويعتبره البعض حبراً على ورق وذلك عندما حرم العمل النقابي من قبل أصحاب القطاع الخاص حتى لا يعرف العمال حقوقهم ويصبحون غير قادرين على حماية أنفسهم من الفصل أو إيجاد ضمانات نهاية الخدمة والتأمين الصحي إلى آخرذلك لذلك يحرص ملاك القطاع الخاص المحلي وبعض الشركات الأجنبية العاملة في البلد على عدم تشكيل لجان نقابية وهنا يعود اللوم على الدولة في عدم مقدرتها على تطبيق القانون وعدم تدخل الاتحاد العام لحماية العاملين في القطاع الخاص من تعسف الملاك بحق العمال وأن يصحو هذا الاتحاد من غفلته وأن ينبذ السياسة والانتماءات الحزبية الضيقة ويرتقى إلى مستوى المسؤولية ويتم النزول إلى مرافق القطاعين ويصحح الأوضاع وأن يكون فاعلاً ومؤثراً على المستوى الداخلي والخارجي وأجدها فرصة أن أناشد القيادات النقابية والقواعد أن يخلصوا للعمل النقابي وترك العمل السياسي بعيداً حتى لا يكون هناك لبس أو ضغوط ووصاية على عملنا النقابي الذي انعكس سلباً على مجتمعنا وأن نكون حريصين على تعزيز النهج الديمقراطي من خلال عملنا المستقل ويجب علينا أن نتجاهل توجيهات أحزابنا في ما يخص عملنا المدني المستقل حتى لا يضر بعملنا ومسؤولياتنا تجاه من نمثلهم من العمال وأن أكثر من 40 ألف موظف تم إبعادهم عن وظائفهم وإحالة البعض إلى وزارة العمل تحت مسميات عدة بسبب هامش العمل النقابي الذي لم يتمكن من الدفاع عن هؤلاء العمال أو يتخذ موقفاً حتى لا يجاري هؤلاء الذين أضاعوا عمرهم في خدمة الوطن سنين وتكون نهايتهم محزنة دون أن نحرك ساكنا إلا إذا كنا لا نمثل هؤلاء بل نمثل الدولة ونبارك خطواتها الظالمة التي تمس أقوات الناس وإن كانت إجراءات شيطانية.

رئيس نقابة منشأة – حجيف

الديمقراطية المصدرة

صقر عبدالله أبو حسن

لم تكن الثورات التي وقعت في جورجيا وأوكرانيا وقيرقيزيا إلا تحصيل حاصل لتلك التراكمات السياسية التي أنتجتها الإدارات الأميركية المتعاقبة لخلق تخلخل في إدارات دولا كانت في يوم من الأيام امتداد جغرافي للاتحاد السوفيتي .. حتى بعد سقوط المنظومة الاشتراكية على إثر الحرب الباردة وتفتت دولها لتصبح دولا تطحنها الأزمات ويستهلك مواردها الفقر .. ظلت الإدارات الأميركية المتعاقبة تسعى لتصدير "الديمقراطية" لهذه الدول حتى ظفرت بهذه الفرصة التي أنتظرتها طويلاً وكانت هذه الفرصة هي البوابة الأوسع للدخول إلى دول تلك المنظومة "المنتهية" .. الثورات المخملية التي حدثت في عدد من دول السوفيتية "سابقاً" هي ذلك الباب وتلك الفرصة .. نعم انفرط عقد الاتحاد السوفيتي في آسيا ومن بعده المنظومة الاشتراكية ذو الاتجاه "الماركسي" برمتها وأصبح العالم يديره قطب واحد وسياسة واحدة وأيضاً إدارة واحدة يطبخها "البيت الأبيض" الذي عنون سياسته بشعارات هي أقرب للحلم منه للواقع .. وكان أصدع شعار وضعته هذه السياسة هي "الديمقراطية" وجعل من هذا الشعار هو ذلك الجسر الذي تمده إلى هذا الشعب أو ذاك .

بهذا الشعار وضعت الإدارة الأميركية كامل ثقلها لتخل موازين دول "الحقبة الاشتراكية" ودقت أخر مسمار في تابوت لجنازة تم دفنها وطردت إدارة لها ميول "اشتراكي" لتجلس بمقعد الحكم إدارة لها ميول "غربي – رأس مالي" ..

إذا كان الخوف من "بقايا الاشتراكية" في دول تحررت منها مازال يؤرق مضجع "الليبرالية الأميركية" فقد حان الوقت الآن للنوم دون أرق أو خوف فقد حلت شعارات "الديمقراطية" ما لم تحله أسلحة الدمار والتهديد بها .. إذاً من التالي في قائمة تصفية الحسابات القديمة بين قطب مهيمن ومنظومة منتهية .

وإذا كان شعار الاحتلال القديم "فرق تسد" فالديمقراطية هي شعار الاحتلال الجديد – طبعاً – مع اختلاف أسلوب تطبيق مضمون الشعار من مرحلة لأخرى ومن دولة لأخرى .

لماذا تسعى "الإدارة الأميركية" جاهدة إلى تصدير الديمقراطية إلى دول العالم .. وخاصة العالم الثالث ؟

لندع الإجابة للأيام .. فهي وحدها من يعول عليها الإجابة .

عدن .. بدون غبار!

فرحان المنتصر

ان ما تشهده عدن اليوم من حالة بناء مستمر وتجديد متواصل للبنية التحتية أمر في غاية الأهمية ويجب إن يتم حتى تكون عدن مدينة عصرية قابلة لاستيعاب الاستثمارات المنتظرة، وما يحدث هو بالتأكيد عبارة عن جهد ووقت ومال تقدمه الدولة من الخزينة العامة كاستحقاق لهذه المدينة الرائدة وأهلها الطيبين وهم كل ابناء الشعب في عموم الوطن اليمني،لأن عدن المدينة والناس حضن دافئ يشعر كل أبناء اليمن وهم في ربوعها بأنهم في بيوتهم على الدوام.

عدن .. مشعل التجديد..و منهل التنوير الذي يشع بنوره دائما على بقية أجزاء الوطن .. هي أيضا ميناء عالمي ومدينة اقتصادية رائدة كانت وستكون مستقبلاً إن شاء الله محطة هامة على طريق التجارة والاقتصاد، لما تمتلكه من مميزات طبيعية وبشرية ممتازة وما تتمتع به من امن بات مستقراً، وقوانين صارت مشجعة لاستقطاب الرسّاميل الوطنية والعربية والعالمية أو هكذا يجب أن تكون، عدن تمتلك اليوم وبعد مرحلة بناء تتواصل منذ قيام دولة الوحدة المباركة خدمات قطعت الجزء المهم من الطريق نحو الوصول إلى مرحلة تلبية الاحتياجات والاشتراطات الهامة لقيام نهضة صناعية وتجارية كبيرة في عدن.

نعم.. عدن اليوم جميلة بدون غبار في معظم أحيائها.. فالطرق باتت مسفلتة وأرصفتها مرصوفة بالبلاط..عدن تشهد حالة من الانحسار الكبير في طفح المجاري..و تعيش حالة من التوسع الكبير في بناء المدارس والمعاهد.. وعدن اليوم ميناء متجدد ومطار يحدث.. وعدن اليوم منطقة حرة ومدن سكنية تزداد اتساعا.

عدن جهود كبيرة تبذل من المحافظ والأمين العام والمجلسين المحلي والتنفيذي في المحافظة والمديريات، لكنها جهود يعاب على بعضها عدم التخطيط السليم ..خصوصا وهم يضعون عمود نور ثم ما يلبثون أن يستبدلونه.. فقط.. للتجديد مع أن هناك شوارع لا تزال مظلمة.. وهناك شوارع يتم نبش أرصفتها المبلطة ليتم تبليطها من جديد، ببلاط ربما اقل جودة من سابقه وليس بأحجار كما وجه بذلك فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في زيارته الأخيرة لعدن، لأن الإسفلت يتقشر والبلاط المصنوع من الاسمنت تأكله الملوحة بعدن والشواهد تدل عليها الأرصفة التي تم تبليطها قبل أشهر قليلة، كما أن هناك طرقا لا تزال ترابية، وهناك مناطق لا تصلها المياه بشكل مستمر، وهناك أيضا مناطق بدون خدما ت المجاري، وكل ذلك بحاجة إلى جهد المحافظة ومال خزينة الدولة بالطبع ولكن بفكر تخطيطي يعتمد الأصلح ويلبي الحاجة.

بعيداً عن الاحقاد.. قريباً من الحقيقة

على الرغم من خطى اليمن المتعثرة في طريق التنمية الا انها تمشي بخطى ثابته وقوية تقفز قفزات كبيرة في طريق الديمقراطية .. صعب على بعض الدول مجاراتها في هذا الطريق وخاصة دول العالم الثالث..

مع ان المجال مفتوح لطرح الرأي من "اشمئزاز" للآخرين .. الرأي ممن كان ومهما كان فهو يحمل صفة صاحبة وطريقة تفكيره.. الرأي عندما يطرح قابل للنقاش وقابل لان يكون صوابا او خطأ .. والصحف دائما تحمل نفس آراء اصحابها وكتابها ...! ولكن نجد من له رأي مخالف لرأي الصحيفة .. فقد كتب في اغلب الصحف والمجلات – ان لم تكن كلها– عبارة " المواضيع المنشورة لاتعبر عن رأي الصحيفة بل رأي اصحابها" او بعبارة أخرى لكن بنفس المضمون .. فقد نجد صحيفة تناهض العنف ضد المرأة وفي محتواها تختبىء كتابة تقلل من مكانة المرأة كعضو فاعل في المجتمع .. ليست كل الصحف بعيدة عن الخطأ كما ان الصحف لها سلبيات بالضرورة ولها ايجابيات واحيانا تكون الاولى اكثر من الثانية.

لا اعتبر نفسي في مرحلة تسمح لي بتقييم الصحف ولكني اتمعن قليلاً في ما تتسابق عليه الاقلام..

اغلبها مواضيع تدور خارج النص واحياناً المحتوى الحقيقي لرسالة الصحافة كمادة تثقيفية واخبارية وترفيهية.. للأسف بعض الصحف اتخذت منابر لتبادل التهم وتراشق اللعنات .

مع تيقني ان الصحفي نظيف الجيب والنوايا من المستحيل ان يقبل المزايدة والمفاوضة على اشياء جعلها من مبادئه المهنية .. الا اذا ارضخته نفسه الضعيفة وهزمته نزعته الشيطانية.

" الصحافة " مهنة صعبة ومتعبة ومن ورائها تأتي المشاكل .. لكنها في المقابل مهنة ممتعة وتكمن متعتها عندما تنكشف الحقيقة بعد اخفائها كثيرا .. زمان كانت الصحيفة رأيا جماهيريا تشكله وتصنع تيارا شعبيا .. زمان كان للصحافة دور مهم جداً في توجيه الرأي الشعبي .. كانت كذلك عندما كانت وسائل الاعلام والتنسيق قليلة .. واليوم الصحافة لاتستطيع حماية نفسها من الدخلاء.. كم عدد الصحف في اليمن؟.. احسبها كثيرة على اختلاف منابعها ومحاورها ورواداها وكتابها وسياستها ونهجها الا انها لا تقدر ان تصنع رأيا شعبيا حقيقيا او توجه تيارا جماهيريا ..

أيلول علي العماري

د. زينب حزام

في ظل جنون الاسعار وغلاء المعيشة التي يعاني منها ذوو الدخل المحدود حالياً، ورغم انتشار لجان الرقابة والتفتيش في المحلات التجارية للحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية الا اننا نشعر ان هذه الجهود التي تبذل من قبل وزارة التجارة ومحافظي المحافظات تذهب ادراج الرياح؟!

والازمة الخطيرة التي بدأت تظهر مع ارتفاع اسعار المواد الغذائية التي تعاني منها الطبقات المتوسطة والفقيرة ، هي ارتفاع ايجارات الشقق السكنية بنظام القانون الجديد على سبيل المثال نجد سعر ايجار منزل في حي القلوعة مكون من غرفة وصالة صغيرة يصل الى عشرة الاف ريال ، والشقة في المناطق الرئيسية مثل المعلا وكريتر والمنصورة تتراوح بين عشرين وخمسين الف ريال مع العلم ان راتب الشخص من ذوي الدخل المحدود يصل الى اربعين الف ريال للخريج الجامعي وعشرين الف ريال للموظف العادي ، ان ارتفاع ايجارات الشقق السكنية اخطر مافيها التاثيرات السلبية على المجتمع خاصة الاسر الشابة المقبله على الحياة الزوجية التي كثيراً ماتصل الى الطلاق ويذهب الاطفال الابرياء الى الشوارع وان السبب الرئيسي يعود الى ارتفاع ايجارات الشقق السكنية.

ويكفي ان نعلم ان هناك وحدات سكنية مغلقة وغير مأهولة في كل من منطقة القاهرة الجديدة والمنصورة ودار سعد والمدارة وهي ثروة عقارية مجمدة فضلاً عن وجود عشرات الفلل والشقق الفاخرة في منطقة خورمكسر وبجانب كورنيش المنصورة التي تبحث عمن يسكنها ! كل هذه المساكن تقف بالمرصاد امام اكثر من مليون عانس وعانسة في اليمن.

يقول احد المقاولين في بناء المساكن ان السبب الرئيسي لارتفاع ايجارات الشقق السكنية يعود الى ارتفاع مواد البناء خلال السنوات القليلة الماضية وارتفاع سعر الكيس الاسمنت وارتفاع سعر الحديد بصورة خطيرة وان هذه الارتفاعات مفتعلة من قبل تجار مواد البناء ، ادت الى مرور البلاد بالعديد من الازمات الاقتصادية المفتعلة التي تشعل نار الفتنة بين اوساط المواطنين وأننا لو استطعنا محاربة الرشوة التي يمارسها ضعفاء النفوس في بعض لجان الرقابة والتفتيش للمحلات التجارية للمواد الغذائية ومواد البناء، سوف نتمكن من القضاء التام على الارتفاعات المجنونة للأسعار اخيراً اننا ندعو الى تشجيع بناء المساكن وتمليكها بالتقسيط المريح وليس كما هو الحال الجاري هذه الايام حيث نجد الاعلانات المنتشرة بتمليك المساكن بالتقسيط المريح على ان يدفع المواطن من ذوي الدخل المحدود ثلاثة ملايين ريال مقدماً ومليون ريال بالتقسيط المريح لشقة صغيرة لاتتجاوز الغرفتين وصالة في منطقة نائية اذا من اين الكمال لهذا المواطن الذي لايتجاوز راتبه الثلاثين الف ريال حقاً ان مثل هذه الاعلانات ماهي إلاسخرية من المواطن العادي، اتقوا الله في الناس وعالجوا همومهم من ارتفاع اسعار الشقق السكنية والمواد الغذائية وهذا نداؤنا الى الجهات المختصة؟!!